حوارات حديثية (4)

مركز السنة والتراث النبوي
للدراسات والتدريب

حوارات حديثية

نقد المتون في كتب العلل

د. نبيل بن أحمد بلهي

#حوارات-حديثية (٤)

نقد المتون في كتب علل الحديث

الحمد لله رب العالمين والصلاة و السلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد :

فقد وعد الله في كتابه الحكيم بحفظ الذكر الذي نزّله على نبيّهِ الكريم فقال تعالى:" ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر:٩]. ولما كانت السنة النبوية مفسِرةً للقرآن، مبيّنةً لمجمله، مخصِّصةً لعمومه، مفرِّعةً لأصوله، شملها الحفظ الرباني والصيانة الإلهية، وصدق سفيان الثوري فيهم حين قال: "الملائكة حرَّاس السماء، وأصحاب الحديث حرَّاس الأرض".[١]

ومع هذا كلِّه وُجِد في هذه العصور المتأخرة من يتَّهم المحدثين بالتقصير في حفظ السنة، والتفريط في تنقيتها من الدخيل، وأخذ يشكِّكُ في منهجهم وطريقتهم ومدى قدرتها على صيانة الحديث من وضع الوضَّاعين ووهم الواهمين وغيرها من الآفات، بل أطلقوا دعوى عريضة بثَّها المستشرقون أولاً، ثم روَّجَ لها المستغربون ثانياً، مفادها: أنَّ المحدثين اعتنوا بنقد الأسانيد وأهملوا نقد المتون، فتصدَّى لهم العلماء وكتبوا في ذلك كتباً ومقالات بيَّنُوا فيها جوانب من عناية المحدثين بنقد المتون في تقعيداتهم وتطبيقاتهم.

بل وصل الأمر إلى نفي بعض الباحثين وجود تعليل للمتن في كتب العلل:

يقول الدكتور مسفر الدميني- رحمه الله- : "ومن الكتب المؤلفة في نقد الأحاديث كتب العلل، **لكنَّها كما هو معلوم مختصَّة بعلل الأسانيد فقط**، ومن كتب العلل: (علل الحديث ومعرفة الرجال) لابن المديني، وقد راجعته كلَّه **فلم أجده يعلِّل حديثاً واحدا بالنظر إلى متنه**، وكذلك كتاب: (العلل ومعرفة الرجال) لأحمد بن حنبل، وكتاب (التاريخ والعلل) ليحيى بن معين- مخطوط- وكتاب العلل للترمذي في آخر سننه، وقد شرحه ابن رجب الحنبلي، وراجعته كلَّه **فلم أجد فيه ما يتعلَّق بالمتون**، وكتاب (علل الحديث) لابن أبي حاتم- في مجلدين- وهو أكبر كتاب مطبوعٍ في العلل، ذكر فيه (٢٨٤٠) حديثا. **وليس فيه تعليلٌ للمتون**، بل كلُّ ذلك للأسانيد، وهذه العناية الفائقة بالأسانيد، المصحوبة **بإغفال للمتون** كانت دافعا قوياً ودليلا صريحاً **على عدم العناية بنقد المتون**، وهذا حقٌّ بالنظر إلى هذه المؤلفات المذكورة وإلى مؤلفيها، ولكن بالنسبة إلى المحدثين جميعا فيه ظلم...".[٢]

وقبل ذلك ذهب محمد رشيد رضا إلى القول أن نقاد الحديث لم يعتنوا بنقد المتن كثير، ومن تعرض له لم يوفه حقه، قال محمد رشيد رضا: "وأمَّا **تمحيصُ متون الروايات** وموافقتها أو مخالفتها للحقِّ الواقع وللأصول أو الفروع الدينية القطعية أو الراجحة وغيرها **فليس من صناعتهم**، ويقلُّ الباحثون فيه منهم، ومن تعرَّض له منهم **كالإمام أحمد والبخاري لم يُوَفِّهِ حَقَّهُ**"[٣]

* لذلك سنبين في هذه المحاضرة معالم نقد المتن في كتب العلل، ومصطلحات النقاد فيه، مع ضرب الأمثلة من كتب العلل والسؤالات.

---

[١] شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي: ص ٤٤.

[٢] مقاييس نقد متون السنة، مسفر الدميني: ص ٢٤٤.

[٣] مجلة المنار، محمد رشيد رضا: ٢٧/ ٦١٢.

المحور الأول: نقد متن الحديث مفهومه وأقسامه وعناية النقاد به.

النقد لغةً خلافُ النسيئة، والنَقْدُ والتَّنْقَاد: تمييزُ الدراهم وإخراج الزَيْفِ منها.[٤]

و(**المتن**): اصطلاحاً هو: ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام.[٥]

وأما (**النقد الحديثي**)، فلعلَّ أول من حاول تعريف هذا المصطلح هو الدكتور محمد مصطفى الأعظمي فقد أشار إلى إمكانية تعريفه بأنَّهُ: "تمِّيز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقاً وتجريحاً".[٦]

أمَّا المستشرقون فلهم اصطلاح وتقسيم خاصٌّ للنقد درجوا عليه، وتبعهم على ذلك بعض المستغربين، فهم يقسِّمون النقد الحديثي باعتبار النصِّ إلى قسمين:

١- النقد الداخلي: ويقصدون به فحص المضمون الداخلي للنصِّ الحديثي ومعرفة مدى مطابقته للعقل والواقع والتاريخ، وقد عرَّفه بعض المعاصرين فقال: "نقد متن الحديث بالنظر إلى معناه فقط، دون النظر إلى السند أو اعتبارات أخرى".[٧]

٢- النقد الخارجي: يقصدون به نقد الشكل الخارجي لنصِّ الحديث -وهو إسناده- من غير النظر إلى مضمونه ومحتواه، وقد عرَّفه صاحب معجم مصطلحات الحديث فقال: "ورد هذا المصطلح في كتابات المستشرقين ومن على دربهم من المسلمين، والمراد منه: نقد سند الحديث".[٨]

وهم يزعمون أنَّ المحدثين لم يعتنوا كثيراً بالنقد الداخلي (نقد المتن) لقصور منهجهم النقدي، وإنما انصبَّت جهودهم على نقد الشكلي الخارجي (نقد السند) فإذا صحَّ لهم الإسناد قبلوا المتن الذي جاء به ولوكان مخالفا للعقل أو الواقع.[٩]

يقول أحمد أمين: " والفِرِنْجُ يسمُّون **النوع الأول: نقداً خارجياً**، لأنَّه خارج عن النَّصِّ نفسه وحوله، ويسمُّون **النوع الثاني: نقداً داخلياً**، أي أنَّ منشأه النصُّ نفسه. وفي الحقِّ إنَّ المحدِّثين عنوا عناية بالنقد الخارجي، ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي".[١٠]

وأما (**نقد المتون**) فهو أخص من النقد الحديثي، ويمكننا تعريفه بأنه:

(تمِّيز وتمحيص المرويات، لمعرفة الخطأ من الصواب في لفظها و معناها، والحكم على ذلك بالقَبول أو الردِّ، عبر مسالك معلومة).

وهذا النقد كان موجودا معروفا عند الأئمة النقاد، ولكن الذي لا يفهم عباراتهم قد يتهمهم بالتقصير:

---

[٤] لسان العرب، ابن منظور: ٦/ ٤٥١٧.

[٥] المنهل الرويّ، بدر الدين ابن جماعة: ص ٢٩.

[٦] منهج النقد عند المحدثين، الأعظمي: ص ٠٥.

[٧] معجم مصطلحات الحديث وعلومه، د. أبو الليث الخير آبادي: ص ١٦١.

[٨] المرجع السابق: ص ١٦١.

[٩] انظر، منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر: ص ٤٦٧.

[١٠] ضحى الإسلام، أحمد أمين: ص ١٣٠. وانظر، منهج نقد المتن عند علماء الحديث، للإدبلي: ص ٤٠- ٤٣.

قال ابن أبي حاتم الرازي: "فإن قيل فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل: **بنقد** العلماء الجهابذة الذين خصَّهم الله عزَّ وجل بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة، في كلِّ دهرٍ وزمان".[١١]

وقال ابن عبد الحكم: "ما رأينا مثل الشَّافعي كان أصحاب الحديث **ونقَّاده** يجيئون إليه فيعرضون عليه فربما أعلَّ **نقد النُّقاد** منهم ويوقفهم على غوامض من علل الحديث لم يقفوا عليها فيقومون وهم يتعجَّبون منه".[١٢]

وقال ابن أبي حاتم الرازي: "سمعت أبي يقول: الذي كان يحسن **صحيح الحديث من سقيمه وعنده تمييز ذلك** ويحسن علل الحديث أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني. وبعدهم أبو زرعة كان يحسن ذلك، قيل لأبي فغير هؤلاء تعرف اليوم أحدا ؟ قال: لا".[١٣]

معالم في نقد المتن:

١- نقد المتون والمرويات كان حاضرا عند أئمة العلل والنقد بل هو سابق على نقد الرجال، لأن درجة -الراوي تعرف بسبر مروياته والمتون التي جاء بها، فإن أكثر من المتون المنكرة تركوا حديثه.

قال ابن أبي حاتم -في ترجمة: أحمد بن إبراهيم الحلبي-: "قال سألت أبي عنه، **وعرضتُ عليه حديثه** فقال: لا أعرفه وأحاديثه باطلة موضوعة كلُّها ليس لها أصول **يدلُّ حديثه على أنَّه كذَّاب**".[١٤]

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن: عيسى بن سليمان القرشي الحمصي ... فقال: "هذا شيخٌ حمصي **يدلُّ حديثه على الصدق**".[١٥]

٢- أنَّ النظر في إسناد الحديث مهمٌّ جداً في العملية النقدية، لذلك أكثر النقاد من نقد الأسانيد وغربلتها مقارنة بنقدهم للمتون، وذلك لإزاحة الآلاف من الأحاديث الضعيفة والمنكرة والمكذوبة وهي الغربلة الأولى، فأساس الحكم على المتن هو السند، فإذا لم يصح السند فلا يقبل المتن ولو كان معناهُ صحيحا، لذلك يقول يحي بن سعيد القطان: "لا تنظروا إلى الحديث ولكن انظروا إلى الإسناد فإن صحَّ الإسناد، وإلا فلا تغتر بالحديث إذا لم يصحَّ الإسناد".[١٦]

٣- أنَّ نقد الإسناد له أهميَّة بالغة ولا يُستغنى عنه بنقد المتون فقط؛ لأنَّه قد عُلِمَ أن كثيرا من الوضَّاعين يختارون متونا لا تخالف القرآن ولا السنة ولا العقل، وهكذا بعض الضعفاء و الذين قَلَّ ضبطهم، قد يَهِمُونَ فينسبون كلام الصحابي أو التابعي للنبي ﷺ، ويكون هذا الكلام مما يجوز عقلا وشرعا أن يقوله النبي ﷺ.

قال محمد بن سعيد المصلوب: "إنِّي لأسمع الكلمة الحسنة فلا أرى بأسا أن أنشئ لها إسنادا".[١٧]

---

[١١] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم- المقدمة-: ١/ ٠٢.

[١٢] تاريخ دمشق، ابن عساكر: ٥١/ ٣٥٥.

[١٣] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم: ٢/ ٢٣.

[١٤] المصدر السابق: ٢/ ٤٠.

[١٥] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم: ٦/ ٢٧٨.

[١٦] الجامع لأخلاق الراوي، الخطيب البغدادي: ٢/ ١٠٢.

[١٧] المجروحين، ابن حبان: ٢/ ٢٥٧.

المحور الثاني: تاريخ نقد المتن عبر العصور.

إنَّ نقد الأخبار منهجٌ قرآني أصيل للمحافظة على الوحي الربَّاني، ولَمَّا كانت السنة النبوية وحيٌ من الله إلى رسوله ﷺ، أضحى نقد متون الأخبار ضرورة لصيانة الموروث النبوي من التغيير والتبديل، فمنذ بزوغ فجر الإسلام ظهرتْ ملامح هذا النقد، ثم لا زال يتوسع شيئا فشيئا حتَّى أصبح علماً مستقلاً بذاته له قواعده ومسالكه ورجاله.

١) نقد المتن في عهد الصحابة: بدأتْ بوادر نقد متون المرويات في عهد الصحابة رضوان الله عليهم، ليس ذلك مخافة وقوع الكذب؛ لأنَّ الكذب لم يكن على عهد رسول الله ﷺ، بل وقع بعد موته ودخول الناس في الفتن. وإنما كان الصحابة ينتقدون المرويات خشية وقوع الخطأ والوهم فيها.

وفي هذه المرحلة لم ينشأ الإسناد بعد حتى يُوَجَّهَ له النقد، وإنما كان الصحابة ينتقدون متون الأحاديث التي جاء بها إخوانهم لمزيد التأكُّد والتثبُّت

قال الذهبي عن أبي بكر الصديق:: "وكان أوَّلَ من احتاط في قَبول الأخبار".[١٨]

من ذلك انتقاد عائشة لحديث تعذيب الميت، وانتقاء عمر حديث النفقة على المطلقة ثلاثا؟

٢) نقد المتن في عهد التابعين. ورث التابعون عن شيوخهم من الصحابة منهج التثبُّتْ وتمحيص متون المرويات، خاصَّة وأن عصرهم قد ظهرت فيه الفتن بعد مقتل عثمان وظهور الطوائف الضالَّة، فكانت هذه الظروف السياسية المستجدَّة دافعاً قوياً لحفظ السنة وتنقيتها وتمييز أصيلها من دخيلها، خشية التقوُّل على رسول الله.

يقول ابن حبان: "ثم أخذ مسلكهم، واسْتَنَّ بسنَّتِهِمْ، واهتدى بهديهم فيما استنُّوا من التيقُّظ من الروايات جماعة من أهل المدينة من **سادات التابعين** منهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وسالم بن عبدالله بن عمر، وعلي بن الحسين بن علي، وأبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف....".

قال علي بن المديني: "كان ممن **ينظر في الحديث** ويفتِّشُ عن الإسناد، ولا نعرف أحداً أَوَّلَ منه، محمد بن سيرين. ثم كان أيُّوب وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحي بن سعيد، وعبد الرحمن".[١٩]

وهكذا نجد في **الكوفة إبراهيم النخعي** (٩٦هـ) ناقداً متميزا، يفتِّشُ في المتون ويمحِّصها، فكانت الأحاديث تعرض عليه، قال تلميذه الأعمش: "كان إبراهيم -يعني النخعي- **صيرفياً في الحديث**، وكنتُ أسمع من الرجال فأجعل طريقي عليه، **فأعرض عليه** ما سمعتُ".[٢٠]

الإمام الزهري وهو من صغار التابعين: من ذلك تحوُّطُهُ من الزيادة في حديث أهل العراق، فكان يقول: "إنَّ الحديثَ ليخرجُ من عندنا شبراً، فيرجع من عندهم ذراعا".[٢١] وقال كذلك:" إذا شرَّق الحديث زِيدَ فيه وحُسِّن".[٢٢]

من أمثلة ذلك: عن ابن عباس؛ «أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم». قال: وقال سعيد بن المسيب(٩٣هـ):

---

[١٨] تذكرة الحفاظ، الذهبي: ١/ ٠٩.

[١٩] شرح علل الترمذي، ابن رجب: ١/ ٣٥٥.

[٢٠] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم: ٢/ ١٧.

[٢١] الكامل، ابن عدي: ١/ ٣٧

[٢٢] الكامل، ابن عدي: ١/ ٣٧

وَهِمَ ابن العبَّاس وإنْ كانتْ خالته، ما تزوجها النبي ﷺ إلا بعد ما أحلَّ.

الربيع بن خثيم (٦٣هـ) يقول: "إنَّ من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار، وإنَّ من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل".[٢٣]

٣) نقد المتن في عهد أتباع التابعين، ففي هذه المرحلة أصبح المحدِّثون لا يقبلون الحديث المنسوب للنبي ﷺ من غير إسناد، فإذا حدَّثَ الراوي بإسناده، عكف النقاد على تمحيص السند والمتن الذي جاء به، فإن وجدوا الراوي تفرَّدَ أو خالف أو زاد أو أنقص نبَّهوا على ذلك.

يقول عبد الرحمن الأوزاعي: "كنَّا نسمع الحديث، **فنعرضه على أصحابنا** كما يُعْرَضُ الدرهم الزائف، فما عرفوا منه أخذنا به، وما أنكروا تركنا".[٢٤]

وذكر ابن الهيَّاب: "أن مالكاً روى مائة ألف حديث، جمع منها الموطأ عشرة ألاف، ثم لم يزل **يعرضها على الكتاب والسنة،** ويختبرها بالآثار والأخبار حتى رجعت إلى خمسمائة. وقال الكيا الهراسي: موطأ مالك كان تسعة مائة حديث، ثم لم يزل **ينتقي** حتى رجع إلى سبعمائة".[٢٥]

قال إسحاق بن إبراهيم: "سُئِلَ ابن المبارك عن الحديث في أكل العدس أنَّه قُدِّسَ على لسان سبعين نبياً، فقال: **ولا على لسان نبيٍ واحد،** إنَّهُ لمؤذٍ ينفخ، من يحدثكم، قالوا سلم بن سالم، قال: عن من قالوا: عنك، قال: وعنِّي أيضا".[٢٦]

٤) النقد الحديثي في القرن الثالث الهجري – عصر الجهابذة النقاد–.

قال محمد أبو شهبة: "وقد كان القرن الثالث الهجري (٢٠٠ – ٣٠٠) أسعد القرون بجمع السُنَّة وتدوينها ونقدها وتمحيصها، ففيه ظهر أئمة الحديث وجهابذته، وحُذَّاق النقد وصيارفته، وفيه أشرقتْ شموس (الكتب الستة) وأمثالها التي كادت تشتمل على كلِّ ما ثبت من الأحاديث، ولا يغيب عنها إلاَّ النزر اليسير".[٢٧]

المحور الثالث: نقد المتن بمخالفة الأصول الشرعية.

من الأدلة القوية على عناية النقاد بنقد المتن معارضها بأصول خارجة عن متن الحديث، فأئمة النقد جعلوا مخالفة الحديث الذي ظاهرة الصحة للأصول الشرعية قرينة على وقوع الخلل فيها، ويمكننا تلخيص ذلك في نقاط:

أولا: مسلك نقد المتن بمخالفة القرآن الكريم.

لقد اعتمد نقاد الحديث مسلك عرض المتن على القرآن الكريم لتمحيصه وتمييز خطئه، فإذا استنكروا متنًا ظاهره

---

[٢٣] المحدِّث الفاصل، الرامهرمزي: ص ٣١٦.

[٢٤] المحدِّث الفاصل، الرامهرمزي: ص ٣١٨.

[٢٥] شرح الزرقاني على الموطأ: ١/ ٠٨.

[٢٦] الموضوعات، ابن الجوزي: ٢/ ٢٩٥.

[٢٧] دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، محمد أبو شهبة: ص ٢٦.

مخالف لمقتضى القرآن، تجدهم يفتِّشون عن الخطأ الذي ربما وقع من بعض الرواة فيحمِّلونه المسؤولية، إذ الأصل عندهم أنَّ ما صحَّ عن النبي ﷺ لا يخالف ما قرَّرَهُ القرآن؛ لأنهما من مشكاة واحدة، ولكن في بعض الأحيان يعلُّون متن الحديث بقرينة مخالفته للقرآن الكريم ضمن علل أخرى، إلا أنه يلاحظ على هذا المسلك أمران:

الأول: أنَّ الأحاديث المنتقدة عبر هذا المسلك قليلة تبيَّن فعلا نكارة متونها.

الثاني: أنهم لا ينتقدون بهذه القرينة استقلالاً، ولكن يجعلون مخالفة القرآن قرينة على الخطأ، مع قرائن أخرى إسنادية يعلُّون بها الحديث.[٢٨]

إنَّ نقد متن الحديث بسبب مخالفته للقرآن من صميم عمل المحدثين كما تدلُّ عليه صناعتهم النقدية، لكن العمل بهذا المسلك كان وفق منهجية منضبطة وليس بالتشهي، فنقاد الحديث يُعْمِلُون قرينة مخالفة المتن لظاهر القرآن مع قرائن أخرى في الإسناد، ليصلوا في النهاية لإعلال الحديث وتضعيفه.

أمثلة:

١- الإمام أحمد جعل ضعف أسانيد حديث التسمية على الوضوء، ومخالفتها لظاهر القرآن قرينتين لنقد الحديث، فقال: "فلا أوجب عليه، **وهذا التنزيل**، ولم تثبتْ سنَّة".[٢٩]

٢- قال عبد الله بن الإمام أحمد: "سَأَلتُ أَبِي عَن الْحرِّ يُقْتَلْ بالعَبْد ؟ فَقَالَ: لَا يقتَلُ الحُرُّ بِالْعَبدِ، قلت لأبي: فَإِذا قتل الرجل عَبده ؟ قَالَ: انهيت حَدِيثي سَمُرَة: «**من قتل عَبده قَتَلْنَاهُ**» ثمَّ تَلا هَذِه الْآيَةُ ﴿**وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلاَ يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا**﴾ [الإسراء: ٣٣]".[٣٠]

٣- والإمام الترمذي انتقد حديث الوضوء بالنبيذ «تمرةٌ طيبة وماء طهورٌ- في نبيذ التمر-». لتفرد الراوي المجهول بمتنه المخالف للقرآن فقال: "وقول من يقول: لا يتوضأ بالنبيذ، **أقربُ إلى الكتاب وأشبهُ**".[٣١]

٤- ونُقِلَ مثل هذا عن علي بن المديني، قال الزركشي: "وجعلوا من دلائل الوضع أيضا أن يخالف نصَّ الكتاب كما قال علي بن المديني - في حديث إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن أبي رافع عن أبي هريرة يرفعه: «خلق الله التربة يوم السبت». الحديث قال: لعلَّ إسماعيل سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى. وقال البخاري: الصواب أنه من قول كعب الأحبار. وكذا ضعَّفَهُ البيهقي وغيره من الحفاظ وقالوا: **هو خلافُ ظاهر القرآن** من أن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام".[٣٢]

٢- مسلك نقد المتن بمخالفة السنة الصحيحة.

استعمل النقاد من المحدثين مسلك عرض المتون على السنة الصحيحة المشهورة، لتمييز صحيحها من ضعيفها؛ لأنَّ الأصل أن تتفق المتون ودلالاتها، فإذا جاء متن يخالف الصحيح المشهور من السنن استنكروه، وعدُّوه من أخطاء

---

[٢٨] ينظر، تحرير علوم الحديث، الجديع: ٢/ ٦٩٨. منهج الإمام أحمد في التعليل، أبو بكر كافي: ص ٥٠٦- ٥٠٧.

[٢٩] التاريخ، أبو زرعة الدمشقي: ص ٦٣٢. وسيأتي تفصيله في المثال الأول.

[٣٠] مسائل الإمام أحمد (رواية ابنه عبد الله): ص ٤٠٩.

[٣١] السنن، الترمذي: ١/ ١٤٧. ويأتي تفصيل ذلك في المثال الثاني.

[٣٢] النكت على ابن الصلاح، الزركشي: ٢/ ٢٦٩.

الرواة، حتى ولو كان الراوي مقبولا في غير ذلك الحديث، فينتقدون المتن الذي خالف به السنن، ويقبلون ما سواه من الأحاديث.

قال ابن المبارك: "إذا أَرَدْتَ أن يصحَّ لك الحديث، فاضربْ بعضَهُ ببعضٍ".[٣٣]

ويقول الإمام مسلم: "فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعضٍ، تتميَّز صحيحها من سقيمها، وتتبيَّنُ رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفَّاظ".

وهذه المعارضة على أنواع:

* أولا: نقد الحديث المرفوع بالعرض على حديث آخر أكثرُ صحَّةً وشهرةً.

* ثانيا: نقد الخبر الموقوف على الصحابي بالعرض على خبرٍ آخر له يخالفه.

* نقد الخبر الموقوف على الصحابي بالعرض على الخبر المرفوع للنبي ﷺ من روايته.

* نقد الخبر الموقوف على الصحابي بالعرض على عمل الصحابة.

** والنقاد لهم عبارات في النقد عبر هذا المسلك:

قول الإمام أحمد: (اضرب على هذا الحديث؛ فإنَّه **خلافُ** الأحاديث عن النبي ﷺ – هذا **خلاف** الأحاديث التي رُوِيَتْ عن النبي ﷺ – أحاديث رسول الله ﷺ **خلافُ** ذاك) وقا ل مسلم:" خبر يخالف الخبر الثابت المشهور).

– التعبير بصيغ التفضل: ولقد اشتهر بالإكثار من هذه العبارات الإمام البخاري في كتابه التاريخ الكبير، من ذلك قوله:(والخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة، وأنَّ قوما يعذَّبون ثم يخرجون **أكثرُ، وأبينُ، وأشهرُ**– تلك الأحاديث **أصحُّ**– ولا **يصحُّ** لقول النبي ﷺ الولاء لمن أعتق).[٣٤]

وأما عبارة (وهذا **أصحُّ**) فقد استعملها البخاري في مواضع كثيرة.[٣٥]

بعض الأمثلة:

١– قال ابن أبي حاتم: "وسُئِلَ أبو زرعة عن حديث رواه سليمان بن حرب، عن شعبة، عن القاسم بن مهران، عن أبي رافع، عن أبي هريرة: أنَّ النبي ﷺ قال: «**إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي صَلاَتِهِ؛ فَلاَ يَبْزُقَنَّ عَنْ يَمِينِهِ، وَلاَ عَنْ يَسَارِهِ، وَلاَ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَكِنْ تَحْتَ قَدَمِهِ اليُسْرَى، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَفِي ثَوْبِهِ**»؟ فقال أبو زرعة: **ما رُوِيَ عن النبي ﷺ بِأَنْ يبزق عن يساره أصحُّ** من هذا الذي ذكر: ولا يبزق عن يساره".[٣٦]

فهذا إسناد ظاهره الصحة لكن سليمان بن حرب أخطأ في متنه، وخالف ستة من أصحاب شعبة.

٢– قال المرُّوذِي — في كتاب العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد–: "وذكرتُ له حديث زهير بن محمد، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا كَانَ نِصْفُ شَعْبَان فَلَا صَوْمَ**». **فَأَنْكَرَهُ**، وقال: سألتُ

---

[٣٣] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي: ٢/ ٢٩٥.

[٣٤] انظر هذه العبارات في التاريخ الكبير للبخاري: ١/ ٣٩. ١/ ١٥٥. ٥/ ١٩٨.

[٣٥] انظر هذه المواضع في التاريخ الكبير للبخاري: ١/ ٢٩٣. ٢/ ٢٥. ٢/ ٦٧. ٢/ ١٧٣. ٢/ ٢٤٠. ٣/ ١٥٥. ٣/ ٢٥٤. ٦/ ٣٥٢. ٦/ ٤٠٨.

[٣٦] علل الحديث، ابن أبي حاتم: ٢/ ٥٠٢.

ابن مهدي عنه فلم يُحَدِّثْنِي به وكان يَتَوَقَّاهُ. ثم قال أبو عبد الله: **هَذَا خِلَافُ الأَحَادِيث** التي رُوِيَتْ عن النبي ﷺ".[٣٧]

٣- بوَّبَ الإمام مسلم في كتابه التمييز، فقال: "**ذكرُ خبرٍ واهٍ يدفعُهُ الأخبارُ الصِّحاح.**

حدَّثنا مسلم، ثنا عبد الله بن مسلمة، أنا سلمة بن وردان، عن أنس، «**أنَّ النبي ﷺ رأى رجلاً من أصحابِهِ فقال: يا فلان هَلْ تزوَّجْتَ قال: لا...**» وساقه.

قال مسلم: **هذا الخبرُ الذي ذكرناهُ عن سلمة عن أنس أنَّهُ خبرٌ يخالفُ الخبرَ الثابت المشهور**، فَنَقَلَ عوام أهل العدالة ذلك عن رسول الله ﷺ وهو الشائع من قوله: «**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد تَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآن**» فقال ابن وردان في روايته إنها ربع القرآن، ثم ذكر في خبرِهِ من القرآن خَمْسَ سورٍ يقولُ في كلِّ واحدٍ منها ربع القرآن، **وهو مستنكرٌ غير مفهوم صحَّة معناه.**

٣- مسلك نقد المتن بمخالفة الإجماع.

من المسالك التي استعملها النقاد في تعليل المتون، اعتبار مواطن الاجماع في العقائد والأحكام، ومقارنتها بمتون الأحاديث، والنظر في عمل العلماء بتلك المتون، فإن وجدوا متن حديث يخالف ما أجمع عليه العلماء، أو اتفقوا على ترك العمل به، عدُّوا هذا الاجماع قرينة على وقوع الخلل في الحديث من جهة الاسناد، أو أن التعارض بين المتن والإجماع ظاهري وليس حقيقياً.

يقول الشافعي: "ونعلم أن عامّتهم لا تجتمع على خلافٍ لسنة رسول الله، ولا على خطأ، إن شاء الله".[٣٨]

وذكر ابن رجب الحنبلي هذا المسلك : "ومنها حديث أنَّه ﷺ: توضأ ثلاثا، وقال: «ومن زاد على هذا أو نقَّص فقد أساء وظلم». وقد **ذكر مسلم الإجماع على خلافه**".[٣٩]

* **ومن أجل تطبيق هذا المسلك تطبيقاً صحيحاً، يحتاج الناقد إلى التأكُّد من أمرين:**

الأول: ثبوت الاجماع على الحكم أو على الأقل الاتفاق على ذلك

الثاني: أن يقع التعارض الحقيقي بين المتن وإجماع العلماء بحيث لا يُقبل أحدهما إلا بردِّ الآخر.

* وأبرزُ مثالٍ على هذا ما ذكره الإمام مسلم في كتابه التمييز: "ذكرُ رواية فاسدةٍ بلا عاضدٍ لها في شيء من الروايات عن رسول الله ﷺ**واتَّفق العلماء على القول بخلافها**...عن رجل من العرب من أهل البادية -وقليلٌ من أهل البادية من يكذب في مثل هذا الحديث- أنَّ أباه حدَّثه، قال لرسول الله ﷺ يا نبيَّ الله أرأيت من فاتته الدفعة من عرفات؟ فقال له رسول الله ﷺ: «**إِنْ وَقَفْتَ عَلَيْهَا قَبْلَ الفَجْرِ فَقَدْ أَدْرَكْتَ**» فقلتُ: يا نبيَّ الله، أرأيت إن أدركتني الفجر؟ فقال لي رسول الله ﷺ «**إِنْ وَقَفْتَ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَمْسُ فَقَدْ أَدْرَكْتَ**».

١- قال ابن قدامة في المنتخب من علل الخلَّال: "أخبرنا الميموني أنَّهم ذاكروا أبا عبد الله أطفالَ المؤمنين، فذكروا له حديث عائشة في قصَّة ابن الأنصاري، وقولَ النبي ﷺ فيه.

---

[٣٧] العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (رواية المرُّوذي وغيره): ص ١١٦. و ص ١٦٠.

[٣٨] الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي: ص ٤٧١.

[٣٩] شرح علل الترمذي، ابن رجب: ٣٢٥- ٣٢٦.

فسمعتُ أبا عبد الله غير مرَّة يقول: هذا حديث! وذكر فيه رجلا ضعَّفه: طلحة. وسمعته غير مرة يقول: وأحد يشكُّ أنَّهم في الجنة، هو يرجى لأبيه، كيف يُشَكُّ فيه؟! **إنَّما اختلَفُوا في أطفال المشركين**".

الحديث رواه مسلم: عن عائشة أمُّ المؤمنين، قالت: دُعِيَ رسول الله ﷺ إلى جنازة صبيٍّ من الأنصار، فقلت: يا رسول الله طوبى لهذا، عصفور من عصافير الجنَّة لم يعمل السوء ولم يدركه، قال: «**أَوَ غَيْرَ ذَلِكَ، يَا عَائِشَةُ إِنَّ اللهَ خَلَقَ لِلْجَنَّةِ أَهْلًا، خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ، وَخَلَقَ لِلنَّارِ أَهْلًا، خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ**».

٢- قال الترمذي في سننه: "حدثنا محمد بن إسماعيل الواسطي، قال: سمعت ابن نمير، عن أشعث بن سوار، عن أبي الزبير، عن جابر قال: «**كُنَّا إِذَا حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكُنَّا نُلَبِّي عَنِ النِّسَاءِ، وَنَرْمِي عَنِ الصِّبْيَانِ**». هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، **وقد أجمعَ أهلُ العلمِ** على: أنَّ المرأة لا يلبِّي عنها غيرها، بل هي تلبِّي عن نفسها، ويكرهُ لها رفعُ الصوت بالتلبية".[٤٠]

٣- قال ابن أبي حاتم: "وسُئِلَ أبو زرعة عن حديث رواه ابن عائشة، عن محمد بن الحارث، عن محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا شُفْعَةَ لِغَائِبٍ وَلا لِصَغِيرٍ؟**» فقال أبو زرعة: هذا حديث منكر، **لا أعلم أحداً قال بهذا**، الغائب له شفعة، والصبيُّ حتَّى يكبر. فلم يقرأ علينا هذا الحديث".[٤١]

٤- مسلك نقد المتن بمخالفة الوقائع التاريخية.

سلكوا مسلك عرض متون الأحاديث على الوقائع التاريخية الثابتة المشهورة، للكشف عن العلل الخفية، على عكس ما يروِّجه المستشرقون

ومثله كذلك ما رواه الدوري عن ابن معين قال: "سَمِعت يحيى يَقُول -وذُكِرَ لَهُ حَدِيث عن حَنْظَلَة عَن [أَخِيه قَالَ][٤٢]: «**رَأَيْتُ أُخْتَ عبد الرَّحْمَن بن عَوْف تَحتَ بِلَال**»- فَأنكرهُ وقال يحيى: هَذَا بَاطِل ما كانت أُخْت عبد الرحمن بن عَوْف قطُّ تَحْتَ بِلَال".[٤٣]

كذلك نجد الإمام البخاري ينقل على شيخه سليمان بن حرب تعليل المتن عبر هذا المسلك، فيقول: "وقال لي سليمان بن حرب: روى ابن فضاء هذا الحديث «**نهى النبي ﷺ عن كَسْرِ سِكَّةِ المسلمين الجارية بينهم**». وإنَّما ضَرَبَ السِكَّة حجاج بن يوسف لم يكن في عهد النبي ﷺ".[٤٤]

أمثلة:

١- قال البخاري في تاريخه الكبير: "محمَّد بن عبد الله، عن المطلب، عن أبي هريرة: «**دَخَلْتُ عَلَى رُقَيَّةَ بنت النبي ﷺ امرأة عثمان وفي يَدِهَا مُشْطٌ**». قاله لي محمد أبو يحيى، سمع خليل بن عمرو أبا عمرو، حدثنا محمد بن

---

[٤٠] السنن، أبو عيسى الترمذي: ٣/ ٢٥٧.

[٤١] علل الحديث، ابن أبي حاتم: ٤/ ٢٩٨.

[٤٢] هكذا وقع في تاريخ ابن معين المطبوع، وفي سنن الدارقطني (٣٧٩٧) وسنن البيهقي الكبرى (١٣٧٨٦) [عن أُمِّهِ قالت] وهو الأقرب للصواب.

[٤٣] تاريخ ابن معين (رواية الدوري): ٣/ ١٢٣.

[٤٤] التاريخ الأوسط، البخاري: ٣/ ٥٩١.

سلمة، عن أبي عبد الرحيم، عن زيد بن أبي أنيسة. **ولا أراه حَفِظَهُ؛ لأنَّ رُقَيَّة ماتَتْ أيام بدر، وأبو هريرة جاء بعد أيام خيبر**".[٤٥]

٢- قال أبو الفضل صالح ابن الإمام أحمد: "وسألته عن حديث رواه: نصير بن محمد الرازي -صاحب ابن المبارك-، عن عثمان بن زائدة، عن الزبير بن عدي، عن أنس بن مالك رفعه، قال: «**من أَقَرَّ بالخَرَاجِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَن لَا يَقْرَبَهُ فَعَلَيهِ لعنة الله وَالْمَلَائِكَة وَالنَّاس أَجْمَعِينَ لَا يقبَلُ الله مِنْهُ صرفاً وَلَا عَدْلاً**». فقال: ما سمعنا بهذا هذا **حديثٌ منكر**، وقد رُوِيَ عن ابن عمر أنَّه: كان يكره الدخول في الخراج، وقال: **إنَّما كان الخراج على عهد عمر**".[٤٦]

٥- مسلك نقد المتن بمخالفة الحسّ والواقع.

استعمل النقاد من المحدثين العقل في تعاملهم مع متون السنة النبوية، فلم يقبلوا كلَّ متن صحَّ به السند، بل سلكوا مسلك التمييز والنقد، إذا وجدوا المتن يخالف ما هو واقعٌ أو سبق أن وقع، أو يخالف ما يشاهدونه عياناً وحساً، استدلُّوا بهذه القرينة على وجود الخطأ والوهم في رواية الراوي، ثم ينطلقون في البحث عن موضع الخطأ في الإسناد.

- قال إسحاق بن إبراهيم: "سئِلَ ابن المبارك عن الحديث في أكل العدس «أنَّه قُدِّسَ على لسان سبعين نبيا»، فقال: ولا على لسان نبيٍ واحد، **إنَّهُ لمؤذٍ ينفخ**، من يحدِّثكم، قالوا سلم بن سالم، قال: عن من قالوا: عنك، قال: وعنّي أيضا".[٤٧]

- قال ابن حجر: "ومما يُسْتَدَلُّ به على وضع الحديث **مخالفة الواقع**".[٤٨]

أمثلة:

١- قال ابن أبي حاتم في العلل: "وسُئِلَ أبي عن حديث رواه: العلاء بن زَبْدَل، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «**إنَّ العَالِمَ لَا يَخْرَفُ**» ؟ فقال: العلاء ضعيف الحديث، متروك الحديث، **قَدْ وَجَدْنَا من يُنْسَبُ إلى العلم: المسعودي، والجُرَيْرِي، وسعيد بن أبي عَروبة، وعطاء بن السائب، وغيرهم**".[٤٩]

٢- قال ابن أبي حاتم: "وسألتُ أبي عن حديث؛ رواه داود بن رشيد، عن بقيَّة، عن معاوية بن يحيى، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**مَنْ حَدَّثَ بِحَدِيثٍ، فَعُطِسَ عِنْدَهُ فَهُوَ حَقٌّ**». قال أبي: **هذا حديثٌ كذبٌ**".[٥٠]

---

[٤٥] التاريخ الكبير، البخاري: ١/ ١٢٩- ١٣٠.

[٤٦] مسائل الإمام أحمد (رواية ابنه أبي الفضل صالح)، أحمد بن حنبل: ص ٢٨٠- ٢٨١.

[٤٧] الموضوعات، ابن الجوزي: ٢/ ٢٩٥.

[٤٨] القول المسدد في الذب عن مسند أحمد، ابن حجر العسقلاني: ص ٠٩.

[٤٩] العلل، ابن أبي حاتم: ٦/ ٦٣٤.

[٥٠] العلل، ابن أبي حاتم: ٦/ ٣١١.

٦- مسلك نقد المتن بمخالفة الراوي مرويَّه.

من مسالك النقاد في نقد متون المرويات عرض الحديث على عمل الراوي أو فتواه، للتأكُّد من صحَّتها، وعدم وجود الوهم فيها، وفق منهجٍ علمي رصينٍ قائم على تتبع القرائن وواقع الرواية وملابساتها، فانتقدوا كثيراً من المتون لمخالفتها عمل الراوي أو فتواه المشهورة عنه؛ حتى أصبح هذا المسلك من القواعد النقدية المعلومة لدى أهل الاختصاص، فقد نقل ابن رجب الحنبلي هذا المسلك عن الأئمة النقاد، وجعله من قواعدهم في التعليل فقال: "**قاعدةٌ في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالفُ رَأْيَهُ**، قد ضعَّف الإمام أحمد وأكثر الحفاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا. فمنها: أحاديث أبي هريرة، عن ﷺ في المسح على الخفين. ضعَّفهما أحمد ومسلم وغير واحد، وقال: أبو هريرة ينكر المسح على الخفين فلا يصحُّ له فيه رواية.

الأمثلة:

١- قال الإمام مسلم في كتابه التمييز: "حدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا زيد بن حباب، ثنا عمر بن عبد الله ابن أبي خثعم، حدثني يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أنَّ رجلاً قال يا رسول الله: ما الطُّهور بالخفَّين قال: «**لِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَة، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ**».

هذه الرواية في المسح عن أبي هريرة **ليستْ بمحفوظة** وذلك أنَّ أبا هريرة لم يحفظ المسح عن النبي ﷺ **لثبوت الرواية عنه بإنكاره المسح على الخفَّين** وسنذكر ذلك عنه إن شاء الله".[٥١]

٢- قال الإمام البخاري في تاريخه: "قال شريك: عن حسين، عن عكرمة، عن ابن عباس: قال النبي ﷺ في أمِّ إبراهيم: «**أَعْتَقَهَا [وَلَدُهَا]**[٥٢]». **ولم يصحَّ**، وقال عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس: «ما أمَّهات الأولاد إلا بمنزلة شاتِكَ أو بعيرك». **قال أبو عبد الله: وهذا المعروف من فتيا ابن عباس**".[٥٣]

٣- قال أبو داود في مسائله عن الإمام أحمد بن حنبل: "سمعت أحمد، سُئِلَ عن حديث سمرة: «**مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ**» ؟ قال: **فُتْيَا الحسن على غيرِهِ**، قال أحمد: ولكن يُضْرَب".[٥٤]

المحور الرابع: نقد المتن بسبب الخلل الواقع في لفظ الحديث في كتب العلل.

وهذا أحد أنواع نقد المتن الحديثي من الناحية الشكلية تتعلق بألفاظ الكلمات وترتيبها من حيث الزيادة والنقصان، والتغيير والتبديل.

١- مسلك نقد المتن بالشذوذ والزيادة الشاذة.

فتمييز المتن الشاذ والزيادة الشاذة من نقد المتن، وكتب العلل مليئة بهذا النوع.

أمثلة:

---

[٥١] التمييز، مسلم: ص ٢٠٩.

[٥٢] هذه الزيادة للتوضيح استدركها المحقق في الحاشية.

[٥٣] التاريخ الكبير، البخاري: ٢/ ٣٨٨.

[٥٤] مسائل الإمام أحمد (رواية أبي داود السجستاني): ص ٣٠٧.

* قال إسحاق بن منصور الكوسج: "سألتُ أحمد –رضي الله عنه– عن حديث أسماء بنت عُمَيْس –رضى الله عنها– يعني: «**تسلَّبِي ثلاثاً ثم اصنَعِي ما شِئْتِ**» قال: هذا **الشاذُّ من الحديث** الذي لا يُؤْخَذُ به، وروي عن النبي ﷺ من كذا وجهاً خلافُ **هذا الشاذُّ**. قال إسحاق: ما أحسنَ ما قال".[٥٥]

* قال الإمام مسلم: "ومن الأخبار المنقولة على الوَهم فِي الاسناد والمتن جَمِيعًا: حدَّثنا أبو بكر، ثنا أبو خالد، عن أيمن، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي e أنَّه كان يقول: «بسم الله، وبالله، والتحيَّات لله..».

قال أبو الحسين: هذه الرواية من التشهد غير ثابتِ الإسناد والمتن جميعا، والثابت ما رواه (الليث، وعبد الرحمن بن حميد) فتابع فيه في بعضه.

* قال ابن أبي حاتم: "وسألتُ أبا زرعة عن حديث رواه أبو معاوية، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «**لاَ يَلْبَسُ المُحْرِمُ ثَوْبًا مَسَّهُ الوَرْسُ، وَلاَ الزَّعْفَرَانُ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ غَسِيلاً** ؟». قال: **أخطأ أبو معاوية في هذه اللفظة**: «إلا أن يكون غسيلاً»".[٥٦]

٢– مسلك نقد المتن بالإدراج الواقع فيه.

* قال ابن أبي حاتم في العلل: "وسألتُ أبي عن حديث رواه معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر؛ قال: «إِنَّمَا جَعَلَ رسولُ الله ﷺ الشفعة فِيمَا لم يُقْسَمْ، فإذا قسم، وَوَقَعَتْ الحدُود؛ فلا شفعة؟».

قال أبي: الذي عندي أنَّ كلام النبي ﷺ هذا القدْر: «إنَّما جعل النبي ﷺ الشفعة فيما لم يقسم» قط، ﷺ **ويشبه أنْ يكون بقيَّة الكلام هو كلام جابر**: «فإذا قسم، ووقعت الحدود؛ فلا شفعة» والله أعلم.

٣– مسلك نقد المتن بالقلب الواقع في لفظه.

من مسالك النقاد في نقد متون السنة النبوية، تمييز المتون التي وقع فيها إبدال بتقديم وتأخير، وهو ما يسمَّى عند المحدثين بالحديث المقلوب حيث يقدِّم بعض الرواة في المتن شيئاً حقُّهُ التأخير فيتبدَّل المعنى.

ومن أنواع المقلوب تركيب الإسناد على متن، وهو ما ينبه عليه الأئمة بقولهم ويقولون: (**دخل له حديث في حديث**).

أمثلة:

١– بَوَّبَ الإمام مسلم في كتابه «التمييز» فقال: "**الخبر المنقول على الوهمِ في مَتْنِهِ**:

حدَّثني الحسن الحُلواني وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، قالا: حدّثنا عبيد الله بن عبد المجيد، حدّثنا كثير بن زيد، حدثني يزيد بن أبي زياد، عن كريب، عن ابن عباس قال: «**بِتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَة فاضْطَجَعَ رَسُولُ الله ﷺ فِي طُولِ الوِسَادة واضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِهَا، فَقَامَ رسولُ الله ﷺ فَتَوَضَّأَ، ونَحْنُ [نِيَام]، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، فَقُمْتُ عَنْ يَمِينِهِ**

---

[٥٥] مسائل أحمد وإسحاق بن راهويه، إسحاق الكوسج: ٩/ ٤٧٣٠– ٤٧٣٢.

[٥٦] علل الحديث، ابن أبي حاتم: ٣/ ٢٠١.

فَأَخَذَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَسَارِهِ فلمَّا صلَّى قلت: يا رسول الله...».[٥٧] وساقه.

سمعتُ مسلماً يقول: **وهذا خبرٌ غلطٌ غيرُ محفوظ، لتتابُعِ الأخبار الصِّحَاح برواية الثقات على خلاف ذلك،** أنَّ ابن عباس إنَّما قامَ عن يسار رسول الله ﷺ فحوَّله حتَّى أقامه عن يمينه.

٢- قال عبد الله بن أحمد في كتاب العلل عن أبيه: "حدَّثني أبي، قال حدثنا روح، قال حدثنا سعيد وعبد الوهاب، قال حدثنا سعيد، عن قتادة، عن أبي الطفيل قال: «**كان معاوية لا يَأْتِي على ركنٍ من أركانِ البيت إلا استلَمَهُ، فقال ابن عباس: إِنَّمَا كان نبيُّ الله يستلِمُ هذين الركنين**».

"قال عبد الله بن أحمد في «العلل»، سألتُ أبي عنه، فقال: **قَلَبَهُ شعبة**، وقد كان شعبة يقول: الناس يخالفونني في هذا، ولكنَّني سمعتُهُ من قتادة هكذا"

٤- مسلك نقد المتن بالتصحيف الواقع في لفظه.

التصحيف : عرَّفه السخاوي بقوله:" تحويلُ الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها"

ومعلوم أنه يقع في السند كما يقع في المتن، وعلماء العلل أكثروا من نقد المتن بالتصحيف في متنه، وهو دليل على فطنتهم واعتنائهم بالمتون.

وانظروا إلى هذا النص النفيس للإمام مسلم في التمييز: "كنحو ما وصفتُ من هذه الجهة من خطأ الأسانيد **فموجود في متون الأحاديث مما يعرفُ خطأَهُ السامع الفَهِمُ حين يَرِدُ على سمعه**. وكذلك نحو رواية بعضهم حيث **صَحَّفَ**، فقال: «نهى النبي ﷺ عن التَحْيِير». أراد النَّجَشْ، وكما روى آخر، فقال: «إنَّ أبغضَ الناس إلى الله عزَّ و جلَّ ثلاثة: ملحدٌ في الحِرْفَة و كذا و كذا». أراد: ملحداً في الحَرَم.

* من مصطلحاتهم في التعليل عبر هذا المسلك (صحفه فلان، هذا تحريف، أخطأ فيه فلان)
* القرائن المستعملة: (التفرد المخالفة ، التحديث من كتاب، نكارة المعنى).

أمثلة:

١- ومثله كذلك قول يحي بن معين: "كان محمد بن عبيد الطنافسي يُصَحِّفُ في هذا الحديث عن عبد الملك، عن عطاء: «من قرأ جُزْءًا» وإنَّما يريد «من قرأ حَرْفًا من القرآن»".

٢- قال عبد الله بن الإمام أحمد: "حدَّثني أبي، قال: حدثنا غُنْدَر، قال: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، قال: سمعت البراء قال: «**كَانَ النَبِيُّ ﷺ يَوْمَ الأَحْزَابِ يَنْقُلُ مَعَنَا التُّرَابَ ولَقَدْ وَارَى التُّرَابُ بَيَاضَ بَطْنِهِ**». وقال عفَّان: «**إِبِطِهِ**»، وهو خطأ، أخطأ فيه إنَّما هو: «**بَيَاضَ بَطْنِهِ**»".[٥٨]

---

[٥٧] أخرجه ابن أبي الدنيا في التهجد وقيام الليل (٢٢٥).

[٥٨] العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (رواية ابنه عبد الله): ٢/ ١٧٩.

المحور الخامس: نقد المتن بسبب الخلل الواقع في معنى الحديث في كتب العلل.

اعتنى نقاد الحديث بالمعاني التي جاءت بها المتون، وقاموا بنقدها وتمحيصها، ولا يكتفوا بالجانب الشكلي فقط:

أولا: مسلك نقد المتن بسبب اختصاره أو روايته بالمعنى.

من علل المتون التي يعلُّ بها نقاد الحديث، رواية الحديث بالمعنى أو اختصار متن الحديث اختصارًا مُخِلًّا، فنقاد الحديث لما كانت نظرتهم شاملة للإسناد والمتن جميعا يدقِّقُون في سياق الرواة لألفاظ الحديث، ويقارنون فيما بينها معتبرين في ذلك مخرج الحديث ومداره، حتَّى يتبين لهم الخطأ والوهم الذي يقع فيه الرواة حين يخلِّون بالمعنى الأصلي ويحيلونه إذا حدثوا بالمعنى أو اختصروا الحديث.

- وقال عبَّاس الدُّوري: "سئل أبو عاصم النَّبيل: يُكْرَهُ الاختصار في الحديث؟ قال: نعم، لأنهم يخطئُون المعنى".

* ويتعملون عبارة: اختصره فلان، أراد أن يختصره

أمثلة:

١- قال ابن أبي حاتم في العلل: "وسمعتُ أبي وذكر حديث شعبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا وُضُوءَ إلاَّ مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ**». قال أبي: **هذا وهم؛ اختصر شعبة متن هذا الحديث؛** فقال: لا وضوء إلا من صوت أو ريح. ورواه أصحاب سهيل، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلاةِ، فَوَجَدَ رِيحًا مِنْ نَفْسِهِ، فَلاَ يَخْرُجَنَّ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا**».[٥٩]

٢- قال الترمذي في كتابه العلل الكبير: "حدَّثنا محمود بن غيلان، حدَّثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ لَمْ يَحْنَثْ**». سألتُ محمداً عن هذا الحديث فقال: جاء مثل هذا من قِبَلِ عبد الرزاق **وهو غلطٌ. إنَّما اختصرَهُ عبد الرزاق من حديث معمر،** عن ابن طاوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في قِصَّة سليمان بن داود حيث قال: «**لأطوفَنَّ اللَّيْلَةَ على سَبْعِينَ امرأةٍ...**»".[٦٠]

ثانيا: مسلك نقد المتن بسب نكارة المعنى.

تُعَدُّ نكارة المعنى في متن الحديث النبوي قرينةً عند المحدِّثين النقاد على الخطأ والوهم في المتن والإسناد جميعا، فالأصل في أحاديث المعصوم ﷺ أن تكون متجانسة موافقة للأصول الشرعية غير مناقضة للعقول الراجحة، فإذا جاء متن فيه معنى منكر يصادم الاعتقاد الصحيح أو محْكَمات الشريعة

* **مثال ذلك:**

١- قال الخلَّال: "أخبرني عصمة: نا حنبل: حدثني أبو عبد الله: ثنا سريج، ثنا عبد الله بن نافع، ثنا ابن أبي ذئب، عن صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة، قال: جَلَسَ إلى النبي ﷺ رجلٌ، فقال له رسول الله: «**مِنْ أَيْنَ أَنْتَ؟**».

---

[٥٩] علل الحديث، ابن أبي حاتم: ١/ ٥٦٤.

[٦٠] العلل الكبير، الترمذي: ١/ ٢٥٣. برقم (٤٥٦).

قال: بربريٌّ. قاله له رسول الله ﷺ: «**قُمْ عَنِّي!**»، ومالَ بمرفقِهِ كذا، فلمَّا قام أقبل علينا رسول الله ﷺ، فقال: «**إنَّ الإيمانَ لا يَجُوزُ حَنَاجِرَهُمْ**». قال أبو عبد الله: **هذا حديثٌ منكرٌ**".[٦١]

ثالثا: مسلك نقد المتن بسبب عدم مشابهة اللفظ النبوي.

* إنَّ نقاد الحديث من خلال ممارستهم وسعة اطِّلاعهم على أخبار النبي ﷺ وأخبار الصحابة والتابعين، تكوَّنَتْ لديهم هيئة نفسانية، يميّزون من خلالها كلام النبيّ المعصوم، من كلام أصحابه فضلاً عن كلام من جاء بعدهم، وهكذا يميّزون كلام الصحابي من كلام غيره

وقال ابن رجب الحنبلي: "ومن ذلك أنهم يعرفون الكلام الذي يشبه كلام النبي ﷺ من الكلام الذي لا يشبه كلامه".[٦٢]

أمثلة:

نقل عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه فقال: "سمعته يقول: سعد بن سنان تركتُ حديثه، ويقال: سنان بن سعد، حديثه حديث مضطرب. وسمعته مرة أخرى يقول: يشبه حديثه حديث الحسن لا يشبه أحاديث أنس".

٢- "ومن ذلك قول ابن المديني في حديث الفضل بن عباس عن النبي ﷺ في خطبة الوداع ـ الذي رواه القاسم بن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن أبيه عن عطاء عن الفضل: إنَّهُ **يشبه أحاديث القصَّاص** وليس يشبه أحاديث عطاء بن أبي رباح"[٦٣]

قال ابن أبي حاتم: "وسألتُ أبي عن حديث رواه يزيد بن هارون وغيره، عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**أيُّما رجلٍ أَدْخَلَ فرساً بَيْنَ فَرَسَيْنِ وهو يَأْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ**»...؟

قال أبي: **هذا خطأ!** لم يعمل سفيان بن حسين شيء، **لا يُشْبِهُ أن يكون عن النبي ﷺ، وأحسنُ أحواله أن يكونَ عن سعيد بن المسيّب قَوْلَهُ**، وقد رواه يحيى بن سعيد، عن سعيد قولَهُ".[٦٤]

رابعا: مسلك نقد المتن بسبب الاضطراب فيه.

وعرَّفَهُ السخاوي بقوله: "المضطرب هو الذى يُرْوى على أوجه مُخْتَلِفَة، متدافِعة، متفاوِتة، على التساوي في الاختلاف، من وَاحِد أو أَكثر في السَّنَد أَو في الْمَتْن"

مثاله: قال الترمذي في علله الكبير: "حدثنا هنَّاد, حدثنا قَبيصة, عن جرير بن حازم, عن الزبير بن سعيد, عن عبد الله [بن علي] بن يزيد بن ركانة, عن أبيه, عن جدِّه, قال: أتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله إنِّي طلَّقْتُ

---

[٦١] المنتخب من العلل للخلال، ابن قدامة المقدسي: ص ٦٧.

[٦٢] شرح علل الترمذي، ابن رجب: ٢/ ٨٧٢.

[٦٣] شرح علل الترمذي، ابن رجب: ٢/ ٩٦٢.

[٦٤] علل الحديث، ابن أبي حاتم الرازي: ٥/ ٦٧٥.

امرأتي البتَّة. فقال: «**مَا أَرَدْتَ بِهَا؟**» قلتُ: واحدة, قال: والله؟ قلت: والله. قال: «**فَهُوَ مَا أَرَدْتَ**» سألتُ محمدا عن هذا الحديث فقال: **هذا حديثٌ فيه اضطرابٌ**.

ويروى عن ابن عباس, أنَّ ركانة, طلَّق امرأتَهُ ثلاثاً. الحديث".[٦٥]

الخاتمة نسأل الله حسنها

١- إنَّ العملية النقدية عند نقاد الحديث موجهة للسند والمتن جميعا على صعيد واحد دون تفريق بينهما، فالناقد يستعين بالقرائن الإسنادية والمتنية جميعا لنقد الحديث النبوي

٢ - إنَّه ثَمَّةَ فرقٌ بين استعمال نقاد الحديث لهذه المسالك في النقد، وبين استعمال بعض المعاصرين لها، فالنقاد المتقدمون يسيرون عبر هذه المسالك وفق ضوابط علمية

٣- إنَّ المحدِّثين النقاد يستعملون مصطلحات في نقد المتون تتسم بالدقَّة والاختصار والخفاء، تحتاج إلى دراسة الحديث وجمع طرقه حتَّى يتبيَّن المراد منها وفهمها فهمًا سليمًا.

٤- يوصي الباحث بمزيد من العناية والدراسة لمنهج أئمة النقد في تعليل المتون، واستخراج القواعد النقدية، التي مشى عليها أولئك الأوائل، بتخصيص دراسة معمَّقة لكلِّ ناقد.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

[٦٥] العلل الكبير، الترمذي: ص ١٧١.